Issue 6289 Tuesday 5/3/2019
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6289 الثلاثاء 27 من جمادى الاخرة 1440 هـ 5 من اذار (مارس) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

حين يتحول الفساد إلى ثقافة مجتمع

لويس إقليمس
بغداد

ربما لا يوجد بلد عربي أو شرق أوسطي بلغ فيه الفساد ما وصل إليه العراق بعد 2003. فقد انتشرت فيه كلّ أصناف الفساد الإداري والمالي والمجتمعي والأخلاقي والاقتصادي. وبعبارة أدق، فسد فيه الملح ولم يعد صالحًا لإعطاء نكهة الطعام الذي تعوّد المواطن على تناوله في بلد الخيرات والأمجاد التي نخشى عدم عودتها، في الأقلّ لما تبقى لنا في هذه الفانية من أعمار هي في قدرة وإرادة السماء. أوساط كثيرة، سياسية واجتماعية وثقافية وكتّاب جريؤون تحدثوا ومازالوا يشيرون إلى محنة العراقيين التي أصبحت ظاهرة مستعصية وغير قابلة للعلاج بسبب ابتلائهم بآفة الفساد من كل هذ الأصناف التي أتينا لذكرها. وربما هناك أنواع من فساد آخر غير ظاهر، قد يبدو خافيًا على أمثالي ومَن بقي في جعبته وروحه وفكره شيءٌ من الماضي الزاهي بشتى تقاليد وأخلاق الأمس وأيام زمان اضطررنا للتحسّر عليها والتأسّف على ما جرى وما يجري. هذه الظاهرة الخبيثة التي استعصت كسمكة التونة العنيدة على المصلحين في المجتمع من رواد الكلمة ورجالات دين وباحثين اجتماعيين ومَن في حاشيتهم من منظمات وجمعيات لا تبخل في التوجيه والنصح، قد واجهها ربابنة السياسة وأركانُها ممّن جاء في السلطة بعد الغزو الأمريكي السافر، بشيء من الاستهتار بالمصلحة العليا للوطن وأهله من البسطاء الذين لم يتعلموا الدرس بعد ومازالوا واجمين في غيّهم وغبائهم وعنادهم بمنح الثقة بساسة الصدفة الذين خذلوهم مرة وثانية وثالثة ورابعة. أليس من المؤسف حقًا أن يعيد الشعب المغلوب ذات الخطأ الفادح في إعادة تدوير ذات الوجوه أو مَن على شاكلتهم من سرّاق ثرواتهم ومستقبل أجيالهم القادمة في عزّ الليل ووضح النهار، وهم غافلون بين الصحوة والنوم؟ شعب بائس في عمومه، إلاّ القلّة المتمسكة بأهداب الوطنية وبقايا الضمير وتقاليد المدنية التي تأبى الذلّ والمهانة. كلّ ما نستطيع قوله إنه في معظمه، قد فقد النخوة والشجاعة وسمة الانتماء الرصين للوطن ومستقبله ومال إلى معسكر الكسالى والصيد السهل باللحاق بأذناب ساسة الخذلان والخمط والنهب وانتظار الفرهود.

فقد الغيرة

شعبٌ فقد الغيرة ولم يعد يعي ما يعيد تكراره في كلّ مهرجانٍ انتخابيّ فاشل يشهد تزويرًا وتضليلاً ونفاقًا وقفزًا على حقائق صناديق الاقتراع بوسائل وطرق شتى. ونحن المساكين أصحاب الكلمة، ليس لنا سوى اقتحام هذا الصخب والدخول في هذه الجلبة اضطرارًا أم حرصًا. ففي كلّ مرّة نعيد ذات الانتقادات وذات التنبيهات وذات الاتهامات، مقابل آذانٍ صمّ لا تسمع، وعيون عمياء لا ترى وأفواه فاغرة تبغي المزيد لتغرف من الريع النفطي ما يتسنى لها ومن باب المدخولات غير الريعية ما تطوله يدها. نعم، لا يوجد بلدٌ مثل العراق، ميزانيتُه بحجم مجموع ميزانيات عدة بلدان متطورة وكبيرة في المنطقة، تتقاذفها أيادي دخلاء وتتقاسمها إرادات غرباء عنه في التخطيط والإدارة والتنفيذ. ومَن يسعى لتصحيح المسار، يُزاح في غفلة منه وتحت أنظار أسياده، هذا إن كان له أسياد يستحقون السيادة في زمن الغفلة السياسية. فجلّ ما يهمّ هؤلاء الأغراب مقدارُ ما يدخل جيوبهم من رشا ومن كوميسيونات ومن موارد من هذا المشروع أو ذاك ممّا في حوزة أحزابهم وكتلهم السياسية من وزارات وهيئات ودوائر. فهُم قد تعوّدوا مذ ذاك، تقاسم المقسوم من كعكة البلاد حتى لو حصل ذلك على حساب مصلحة الوطن والشعب. كما لا يهمّ الكثير منهم ما آلت إليه أحوال البلاد وتعاسة الشعب من مستويات متقدمة ومخيفة، حتى لو حصلت مفاسد كبيرة تطال التلكّؤ في إكمال هذا المشروع الخدمي الشامل أو ذاك، وما أكثرها منذ أعوام، أو جرى تأخير في تقديم خدمة بلدية أو صحية أو بيئية للترفيه عن المواطن وتحسين حياته وظروفه المعيشية التعسة في العديد من مفاصل الحياة، تمامًا كما حصل مع مشاريع فساد الأبنية المدرسية والوحدات السكنية والعلاجات الصحية والطبية ومشاريع المياه الصالحة للشرب والصرف الصحّي الكذّابة وما سواها ممّا يدخل في خدمة المواطن وتسهيل عيشه. فهذا إنْ يكنْ، فهو من أبسط حقوقه التي يستحقها في حياته الآدمية المهدورة والمهانة والمهمّشة، من دون أن يمنّ بها عليه أربابُ السياسة وزعاماتُ الأحزاب الذين احترفوا الكذب والنفاق والمخادعة وأشكال الفساد بدراية من شعبهم وأتباعهم أو بغيرها. سؤالٌ مقبول في زمن ضياع التوازنات والموازين: كيف لشعب يهينُه ساستُه ويستغلّه حكّامُه ويضحك على عقله الصغير القابل للمساومة والإقناع بكلمة ماكرة أو بوعد ساذج، أن يتطور وينتقل من جادة التعاسة إلى ناصية المعرفة والمدنية والرفاه والحرية بمفهومها الإنساني والعالمي في زمن العولمة والديمقراطية وحرية الرأي والفكر والتعبير والدين؟ أهو الخوف أو الستر على المال والعرض أم اللامبالاة أم السير مع القافلة عملاً بالمثل البغدادي "المفلس بالقافلة أمين"؟ فيما الدلائل تشير أن هذا الأخير لم يعد هو الآخر أمينًا في قافلة العراق الذي تحكمه التوافقات فوق الدستور، والمساومات خارج القانون، وبيع المناصب بعيدًا عن الأخلاقيات. بعد أكثر من ستة عشر عامًا من الإطاحة بالنظام البائد السابق، تراجع تصنيفُ العراق، وطنًا وشعبًا، في كل مفاصل الحياة، العلمية منها والتربوية والصحية والخدمية والاجتماعية والدينية والأخلاقية والاقتصادية، إلاّ في آفة الفساد وزيادة المخدرات وبروز المنهج الطائفي وتراكم الديون والتشدّد في وضع الحجاب والاستزادة من المواكب الحسينية والترويج لها وصرف مبالغ طائلة لإحيائها استفزازًا للشارع الصاغر، وفي الإغارة على مستوردي الخمور وبائعيها وتعدّد مراكز التدليك والمساج التي تشكل بابًا آخر لإجازة بيوت الدعارة.

اصحاب الارض

وبشهادة أصحاب الأرض والمربين ورجالات السياسة المعتدلين وما تبقى من الوطنيين الأحرار والدول والمنظمات الدولية والمحلية المعنية، يكون المجتمع العراقي قد انحدر فعلاً إلى الدركات السفلى في سلّم الفساد الإداري والمالي تطبعًا بسلوكيات ساسته من صنف الأغراب في الولائية له ولشعبه. والخطر في كلّ هذا، تحوّلُ هذه الآفة إلى ما يشبه بثقافة عامة في أوساط العامة والخاصة. لقد دقّت نواقيس الخطر مرارًا وتكرارًا وماتزال معلنة ضرورة القضاء على هذه الظاهرة السلبية المتنامية بسبب استفحالها وما يمكن أن تتركه من آثار سلبية على مسيرة الشعب العراقي ومستقبل البلاد المرهون بإرادات فاسدة تدير دفة الحكم وتتحكم بثرواته وقروضه ومساعداته الخارجية كما تشاء وكما يحلو لها وفق مصالحها ومشاريعها ومناهجها. وهنا لا بدّ من التعريج على آفة قديمة جديدة، أصبحت هي الأخرى ظاهرة كاسحة كالتسونامي في صفوف الشباب خاصة، وهي ظاهرة المتاجرة بالمخدرات، إنتاجًا وتوزيعًا واستهلاكًا واستيرادًا وتصديرًا. فبعد أن كان العراق قبل الغزو ممرًا سرّيًا فقط لمثل هذه التجارة المحرّمة، أصبح في السنين الأخيرة بعد الغزو في 2003 الملاذ الآمن والسوق الرائجة القادمة مع الرياح الصفراء من الحدود الشرقية بصورة رئيسية. ويكاد لا يمرّ يوم من دون أن تتصدى جهات المراقبة لمتورطين في هذه التجارة، بحيث أخذت حيزًا واسعًا من كواليس المحاكم والسجون. ولا أدري ما العبرة من تحريم الخمر وأنواع المشروبات الروحية مقابل خنق الحريات في التعبير والنقد وانتشار الميليشيات المنفلتة والجماعات المسلحة وإجازة فتح مكاتب بيع السلاح بهدف عسكرة المجتمع وتسهيل تجارة المخدرات والترويج لها أحيانًا دعمًا ودفاعًا ومشاركة في إدخالها للبلاد أو التغاضي عن ترويجها واستيرادها وتصديرها تحت أكناف ورعاية جماعات محترفة ليست بعيدة عن جهات سياسية حاكمة، أو في الأقلّ جهات متنفذة في السلطة تتدخل للدفاع عن مرتكبي هذه الجرائم إذا ما تطلّبت الحاجة للإفراج عنهم تحت ضغوط سياسية وحزبية وعشائرية.

جلّ ما يمكن قوله إنّ البيئة السياسية في العراق لا تبشّر بخير قادم قريب طيلة السنوات الأربع القادمات من فترة الحكومة الحالية. والسبب لا يقبل الجدل، لكون هذه الأخيرة نسخة عن سابقاتها التي حافظت على امتيازات السادة الساسة في الرئاسات الثلاث ومَن في أذيالهم على رأس القائمة أولاً، وعدم قدرتها على الخروج من قوقعة الكتل والأحزاب المتمسكة بالسلطة وبمنهج المحاصصة والتوافق وإدامة زخم الطائفية ثانيًا، وترددها في اتخاذ خطوات إيجابية قوية وصارمة في إصلاح مؤسسات الدولة وتنقيتها من الفساد والمفسدين لأنّ الجميع في مركبها سائرون ثالثًا. وأخيرًا وليس آخرًا، لأنّ الفساد وعقدة النقص والنفاق الديني والسياسي والجوع الدائم المستمكن في النفس والعقل للمزيد من النهب والتملّك وأشكال الطائفية وتهميش الآخر قد أضحت مناهج تدرّ ذهبًا وسلوى وعسلاً لأرباب السياسة والمتعاملين والمتعاونين معهم، ما ينذر بقادم أسوأ. وحين تخرج الهفوة والغلطة والخطيئة عن سيطرة الطبيعة البشرية ويصبح الفساد في المجتمع آفة سرطانية وظاهرة مستعصية، حينئذٍ يخسر دعاة الإصلاح والطيبُون الرهانَ ويتحول المجتمع إلى غول سفيه وكاسر بانتظار الفارس المصلح وليس لرحمة السماء.

> الخطر في كلّ هذا، تحوّلُ هذه الآفة إلى ما يشبه بثقافة عامة في أوساط العامة والخاصة. لقد دقّت نواقيس الخطر مرارًا وتكرارًا وماتزال معلنة ضرورة القضاء على هذه الظاهرة السلبية المتنامية بسبب استفحالها وما يمكن أن تتركه من آثار سلبية على مسيرة الشعب العراقي ومستقبل البلاد المرهون بإرادات فاسدة تدير دفة الحكم وتتحكم بثرواته وقروضه ومساعداته الخارجية كما تشاء وكما يحلو لها وفق مصالحها ومشاريعها ومناهجها.

دومينو الفساد في المنافذ الحدودية

جعجعة التحديات وحديث الحلول

مازن صاحب
بغداد

تتميز لعبة الدومينو في التراث الشعبي العراقي بخصائص طريفة، فيما تستخدم في التحليلات الاستراتيجية كنموذج لمصفوفة حلول لمعضلات إدارة الدولة، فقد تعددت الاليات المقترحة لحل معضلة الفساد في المنافذ الحدودية العراقية، ولم تظهر في الأفق نتائج متوخاة من عدة برامج حكومية متتابعة، انتهى كل منها الى تكرار التوصيف للمعضلة دون برامج تطبيقية كحلول لها. يمط الكثير من قيادات الدولة في خطبها الأول الشفاه وهم يتحدثون عن معضلة الفساد، وفيها يتفق الجميع على مفاسد المحاصصة كنموذج للفساد السياسي، وما يتبع من مفاسد امنية وإدارية واقتصادية حتى بات الفساد المجتمعي نموذجا يفتخر به في ذلك القادر على مراجعة دائرة ما لإنجاز معاملة بوقت قياسي !!

السؤال المطروح: لماذا المنافذ الحدودية ؟؟ وكيف يمكن تحليل التحديات الكبرى التي تكتنف عملها واثارها المدمرة على الاقتصاد الوطني، وبرامج الحلول المقترحة التي لا تتجاوز فترة اختبار تطبيقاتها على ثلاثة أشهر فقط ؟ تفكيك هذه التساؤلات تتطلب مهارة ذلك اللاعب على طاولة الدومينو وهو يحسب الأرقام بكفاءة لكي يسجل النقاط او الفوز او(ربط الدومينو بالطرفين) أيضا ليسجل النجاح لخطته المتواضعة ، فكيف بأجهزة الدولة؟ هناك الكثير من التجارب الدولية في هذا الميدان، والسياسات العامة في تطبيقات الحكم الرشيد تنطلق من تعظيم الموارد البشرية والمادية للدولة ،مقابل تقليل الأثر العكسي لهدر الأموال والطاقات البشرية، مشكلة المنافذ الحدودية انها تمثل حجارة الدومينو التي تهدم الاقتصاد الوطني، وتهدد الامن المجتمعي بدخول المخدرات واستشراء الفساد ناهيك عن تهريب النفط والتهرب من دفع الرسوم والضرائب، فيما تعد السلع والخدمات في العراق واحدة من اغلى الأنواع في المنطقة العربية ، وهناك الكثير من الدراسات العراقية والإقليمية والتقييمات الدولية في هذا المجال تحتاج الى فهم التحديات ، وبلورة منهجية برامج تنفيذية لوضع الحلول المناسبة لهذه المعضلة ومن ابرزها :

أولا : البيئة القانونية :

ما زال تنفيذ قانون هيئة المنافذ الحدودية بحاجة الى (دليل موحد لإجراءات عمل) تصدر في تعليمات حكومية ملزمة تنشر في الوقائع العراقية تقوم على دمج الصلاحيات وابرامها لهيئة المنافذ الحدودية في صلاحيات محددة لجميع مفاصل العمل حيث ان مسؤولية أمن وادارة المنافذ الحدودية بموجب قانون المنافذ رقم 30 لسنة 2016يقع على عاتق هيئة المنافذ الحدودية في حين ان شركة الموانئ بموجب قانونها المرقم 2 لسنة 1995هي المسؤولة عن الموانئ ويقع عبء مسؤولية الحرم الكمركي على موظفيها، وفي سياق حل هذه المشكلة وتضييق نطاقها الى اقصى حد ممكن ، لابد من تطوير دليل (إجراءات العمل الموحد) في المنافذ الحدودية ونفاذ سيادة القانون على جميع مفاصلها تحت اشراف مجلس مكافحة الفساد وتكليف مجلس إدارة يراسه رئيس المنافذ الحدودية ضمن النطاق الجغرافي للمحافظة (بري - جوي - بحري) على ان يقوم هذا المجلس بإعادة تقييم هذا الدليل سنويا او كلما اقتضت الحاجة لذلك على ان يكون الدوام لا يقل عن 16ساعة يوميا، تحقق التكامل الوظيفي ما بين جميع الجهات العاملة في المنافذ الحدودية. على ان يتضمن هذا الدليل نموذجا لكشف الذمة المالية للقطاعين العام والخاص، ويمكن تكليف لجنة مشتركة تضم خبراء استشاريين من هيأة المستشارين في رئاسة الوزراء والجهات الرقابية و الجامعات العراقية ومركز التطوير الإداري لوضع هذا الدليل في وقت محدد لا يتجاوز الثلاثة اشهر

ثانيا : الجوانب اللوجستية

1- ما زال العمل يعتمد على موارد رقابية بشرية دون تطبيقات لإجراءات عمل تتداخل فيها الجوانب الرقابية مع توافر وجود جهاز امني داخل المنافذ الحدودية مثل الامن الوطني وجهاز المخابرات ناهيك عن شرطة الكمارك وغيرها من القوات المكلفة بالحفاظ على الامن العام داخل هذه المنطقة، وهذا يحتاج الى تنشيط الجانب الاستخباري في عمل هذه الأجهزة ضمن ما يمكن اقتراحه في إجراءات العمل الموحدة للمنافذ الحدودية على ان يتم تشكيل قيادة لكل منفذ حدودي بقائد عسكري تناط به مسؤولية الاشراف على نفاذ القانون .

خدمات فنية

2- تطوير الخدمات الفنية في عمل المنافذ الحدودية، لاسيما في موضوعي أجهزة السونار الفاحصة للمواد الداخلة من دول مختلفة، وأيضا العدادات الخاصة بكميات تصدير النفط، ويمكن اقتراح التعاقد مع شركات عالمية رصينة مثل شركة ((لويدز)) البريطانية لوضع وصيانة مثل هذه الأجهزة موقعيا بما يتناسب طرديا مع الحاجة الفعلية لكل منفذ حدودي، على ان يكون تمويل هذا العقد من ريع الأجور التي تتقاضاها الشركة من الجهات المستفيدة.

3- العمل على الزام العاملين في المنافذ الحدودية بتطبيق معايير الجودة التي تمنع الفساد المالي والإداري وتقلل من الإجراءات الروتينية وتوضح بشفافية إمكانية التعريف بإجراءات العمل في لوحات توضيحية او منشورات ترفق مع المعاملة الكمركية وإلزام متعهدي العمل من القطاع الخاص بهذه المعايير بتعهدات خطية موثقة عند الكتاب العدول يتحملون عند مخالفتها عقوبات قانونية واضحة.

4- تكليف الشركات المتخصصة في وزارة الصناعة والمكاتب الاستشارية في الكليات المعنية بوضع أنظمة اتمتة كاملة لإجراءات العمل في المنافذ الحدودية ، ونشر منظومة مراقبة اليكترونية مثل الكاميرات الحرارية او العادية في جميع مرافق المنافذ الحدودية وربط منظومة المراقبة مع غرفة العمليات في مقر دائرة المنافذ الحدودية في المحافظة على ان تكون هناك منظومة وطنية لمراقبة المنافذ الحدودية في مقر هيأة المنافذ الحدودية في العاصمة بغداد وفي حالة تعذر نشر وتطبيق ذلك على الجهات العراقية ذات العلاقة المشار اليها انفا ، يمكن اقتراح افضل الشركات العالمية وأيضا باقتراح تمويل التعاقد برسوم بسيطة تستقطع من الرسوم الكمركية . هذا النموذج مطبق في منازلنا حين نتابع امن المنزل من خلال كاميرات المراقبة عبر (الانترنيت) فهل تعجز إمكانيات الدولة عن تطبيقه في المنافذ الحدودية ؟؟

5- إمكانية تطوير العنصر البشري في الأجهزة المعنية ضمن إجراءات العمل وتدوير العاملين في هذه الأجهزة ما بين المنافذ الحدودية في مختلف المحافظات، مع أهمية ان تعمل هيأة المنافذ الحدودية على تعزيز اقسام التدريب في كافة المحافظات والتحديث المتواصل لقاعدة البيانات عن البضائع والتجار المستوردين لضمان معايير الجودة.

6- النظر في توفير البدائل الموقعية لفحص الادوية والمستلزمات الطبية والمواد الغذائية وغيرها وفقا لمعايير دائرة التقييس والسيطرة النوعية، بدلا من احالتها الى خارج هذه المنافذ، واحالة فقط ما يحتاج الى فحوصات مختبرية اعلى جودة من تلك التي تتوفر في المواقع الحدودية، إضافة الى توفير مكتب أكثر من مصرف حكومي داخل المنافذ بدوام لا يقل عن 16 ساعة يوميا.

تفتيش مركزي

7- العمل على زيادة نقاط التنفيش المركزية ضمن أي منفذ حدودي بما يتناسب طرديا مع نوع وعدد البضائع التي تدخل من خلاله فضلا عن تدوير العاملين ضمن وجبات العمل وايام الاسبوع.

8- تطوير مفارز k9 لتكون كافية في السيطرة على حركة البضائع الداخلة والخارجة من النقاط الحدودية لاسيما المخصصة للكشف عن المتفجرات والمخدرات في فحص مزدوج عند نزول البضاعة الى الميناء مرة أخرى عند خروجها منه .

9- تخصيص أموال من ريع الرسوم لإنشاء بنايات متخصصة للعمل داخل المنافذ، والنظر في منح العاملين في المنافذ الحدودية قطع أراض قريبة للسكن بقروض ميسرة. هذا غيض من فيض مما يمكن قوله ، وهي اقتراحات مطروحة امام المجلس الأعلى لمكافحة الفساد ، فبدلا من لعن الظلام لابد ان تبدأ سلطات الدولة ، وليس الحكومة فقط برسم خارطة الحلول المقترحة من خلال جدولة زمنية لتحقيق الأهداف التي يتم إقرارها ، وهذا لن يتحقق من دون الاستعانة بقوات عراقية مدربة، غير متحزبة، بالعدد والعدة الكافية لنفاذ القانون في نشرها ضمن الرقعة الجغرافية للمنافذ الحدودية، ناهيك عن الاستعانة بنموذج إدارة المخاطر في تحديد البدائل المؤسسية والإدارية والموقعية في تطبيق الدليل الشامل لإجراءات العمل في هيئة المنافذ الحدودية، والا فان سلسلة الدومينو لهذه المعضلة تبقى سائبة والكل متهم بمفاسد المحاصصة، عندها على الجميع التزام الصمت بدلا من جعجعة الحديث الفارغ عن مكافحة الفساد !!

العراق ومكانته النفطية

مالك رحيم
النجف

الكل يعلم جيداً من هو العراق ومكانته النفطية بين الدول المصدرة للنفط ومايمتلكه من خيرات، لا يملكها اي بلد آخر ، العراق وعلى مر العصور لم يكن فقيراً قط ولم يستجدي من أحد أموالا بل على العكس تماماً هو من يترحم ويعطف على الدول التي لا تمتلك النفط أو لا تستطيع سد حاجات ومتطلبات شعبها منه، كان سباقا لمد يد العون والمساعدة والتعاون مع الجميع لأجل الخير لهم، لكن حكم البعث اللعين الذي أسس اساس الظلم والجور لعراق أرضاً وشعباً، اثقله بالديون لأجل مطامع الاستواخذ على العالم العربي وإبراز العراق الواحد تحت إمرة وقيادة الأوحد قائد الضروره كل هذه المخططات صنعتها أمريكا لصدام وبعثه العفلقي اليهودي، إن أمريكا تتحكم في العراق منذ زمن البعث وتعد اللاعب البديل للمملكة البريطانية المتحدة التي كانت صاحبة الوصايا على المملكة العراقية، اتخذت أمريكا من البعث أداة تحركه حين تريد ومتى أرادت الضغط على دولة عربية أو غير عربية،تقوم بتوجيه حيث ماتريد صدام بالتحرك الإعلامي أو العسكري و توجهه لغزو تلك الدول العربية أو الإسلامية ، أمريكا وحلفاؤها من أدخلت العراق بقيادة لقيطها صدام بحرب مع الجارة الإسلامية إيران، وضخت له كل إمكانيات التسليح وتكبيله من حيث يشعر أو لا يشعر بديون ثقيلة لا يستطيع إرجاع تلك الديون لعشرات السنين مطلقاً، دخل الحرب مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية لعدة سنوات راح ضحيتها اغلب شباب العراق وخيرة رجاله، وكذلك الجمهورية الإسلامية فقد أنهكها الاعتداء عليها وفقدت أعز أبنائها سبب غباء صدام وحلفائه ظناً منهم بالاستيلاء على حكم إيران ، سرعان ما أعلن وقف إطلاق النار بين البلدين بدأ ينفذ مخطط أمريكا القادم وبدأ بالاستعداد للاعتداء على دولة أخرى، كان الفاصل عامين فقط من توقف الحرب العراقية الإيرانية، أعلن صدام الغزو على الكويت، واشرك فيها أيضاً رجاله المجبورين على اطاعة أوامره لأنهم إذا لم يطيعوا أوامر القائد الضرورة سيعدمون وتشرد عوائلهم.

دوامة سوداء

عاش العراق بين دوامة سوداء يقوده البعث وصدامه نحو المجهول ،لم يقتصر ظلم الهدام على زج البلاد في الحروب الباطلة بل راح يصنع الفتن بين الناس وقسم المجتمع بين بعثي وحوزوي ومنعزل عن الخطين وجعل الشعب تحت مطرقة عدة أنظمة تحكمه تحت قيادة البعث وصدام شخصياً مع عائلته بأسرها، جعل من البعثي وحشا لا يعرف، ابا، او اخا، او صديقا جعل البعثي مراقب له وعينه التي يرى بها مايوجد داخل العوائل، الكل يعلم بأن حزب البعث كان قد عاهد نفسه على أن يكون المنتقم الأول من أي شخص كان قريبا لهم ومهما كانت صلته فيهم، كثيراً سمعنا وشاهدنا أن البعثي فلان كتب على ابيه أو ولده أو أخاه أو صديقه أو قريبه أو جاره تقريراً يرصد به تحركاته وانتماءه وتوجهاته الدينية أو القومية ، ترك إعمار العراق وانشغل بزيادة ثروته وعائلته ورجاله المقربين، ترك العراقين بلا مأوى وغذاء وراح يبذخ الأموال على أبناء الشعوب الأخرى، قيد المواطن العراقي بقيد ثقيل لا يستطيع التكلم عن ما هو فيه وإن تكلم كان ذلك آخر يوم في حياته ، اكهل الشاب وجعل منه يأسا من الحياة لينعم هو وأبناء عمومته في الحياة، هكذا هو صدام الذي يمجد له البعض بل ما كتبناه لا يساوي الواحد من مليار العذاب الذي عذب به الشعب العراقي بكل أطيافه وقومياته ومذاهبه ، وسرعان ما تخلص العراق من البعث وزمرته، سرعان ما دخل بداومة أخرى وأيضاً اللاعب الأساس أمريكا فيها لكنها هذه المرة بالوجه المعلن والمعلوم للجميع عكس ماكنت عليه في النظام السابق ، أمريكا بعد تمرد ابنهم وصانعهم هدام عليهم، قرروا التخلص منه، وجعلوا شعار تحرير العراق واسقاط النظام الدموي ذريعة للاحتلال الأمريكي للعراق ، نصبت الولايات المتحدة الأمريكية حاكما أمريكيا على العراق ، وبدوره هو أمر بتعيين حكومة جديدة متعددة الجنسيات والقوميات والمذاهب والولاءات، وبدأ الظلم يطال العراق وأمواله من جديد، لكن وجد العراقيون حرية الاشتراك في العملية السياسية عكس ما كان في النظام السابق المقبور، هذه المرة فقد وجد حرية التعبير في الكلمة وحق التظاهر والمطالبة بالحقوق العلنية دون التعرض لهم أو معاقبة على إبداء رأي أو فكر .

هذا الفرق بين نظام البعث المقبور والنظام الجديد، الحكومة الجديدة لم تصنع جيشا الزاميا ها ولم تسحق العراقين بحروب الجوار، بل جعلت من العراق بنك ممول لهم وأعمالهم التي اتضحت معالم الثروات الهائلة التي يمتلكها السياسيين لدى الجميع، ولم يتغير وضع العراق إلا بشيء قليل جداً حيث إلى الآن يعمل الفقير لقوت يومه.

اموال الفقراء

والمتسلط مترف بأموال الفقراء، لم يحتفظ بحصة الغذائية التي شرعها لهم العالم النفط مقابل الغذاء، تحملت العوائل الكثير من المعاناة، معاناة من الفقر وعدم توفر السكن والخدمات وتطور البلد وتقدمه، اما الآن وقد رفع عنهم الحيف من الحكومة الجديدة ولله الحمد، ذلك من خلال زف البشرى لعراق بجديه محاربة الفساد الإداري والمالي ، ومن أهم تلك الملفات التي سيحاربها مركز القضاء على الفساد هو ملف البطاقة الغذائية، وقرر أولاً إضافة مواد غذائية جديدة لينعم فيها المواطنون جميعاً وتكون لهم عوناً في شهر رمضان المبارك، ويعتبر ذلك إنجازا تشكر عليه الحكومة ويحسب لها ذلك إنعاش البطاقة الغذائية وإضافة مادة جديدة غير دائمة لتبقى في الذاكرة وان يذكرها التاريخ بأن في شهر رمضان المبارك قد ولد شقيق لدقيق الحنطة والرز وقد توفي متأثراً بجراح بليغة النصف كيلو عدس شعار التضحية الحكومية لمواطن العراقي واحبت أن تنفرد بقرارات جديدة تنفع الشعب وتثري ميزانية المواطن ويكون له العيش الكريم والأمل الجميل تحت شعار خبزاً، رز، عدس.